دولة الكويت

لجنة الشكاوي والتظلمات

National Diwan
For Human Rights

الديوان الوطني
لحقوق الإنسان

2020

دراسة

«دولة الكويت .. حقوق الإنسان وسياسات مواجهة وباء كورونا»

يوليو | 2020

الديوان الوطني لحقوق الإنسان
National Diwan For Human Rights

دراسة

«دولة الكويت .. حقوق الإنسان وسياسات مواجهة وباء كورونا»

يوليو 2020

حقوق الطبع والنشر محفوظة
للديوان الوطني لحقوق الأنسان

هذه الدراسة

تغطي هذا الدراسة المُعده من قبل لجنة الشكاوى والتظلمات في الديوان الوطني لحقوق الانسان الفترة الزمنية الممتدة من بداية إتخاذ حكومة دولة الكويت التدابير الصحية الوقائية والعلاجية في شهر فبراير إلى نهاية شهر يوليو ٢٠٢٠ .

وتلخص الدراسة من خلال إستعراضها الأحداث التي وقعت خلال الفترة المشار إليها إلى وضع عدد من التوصيات والمقترحات لتحسين حالة حقوق الإنسان في المواضيع التي تطرق لها ، وإيجاد الحلول لعدد من المشاكل التي ساهم وباء كورونا المستجد في إنكشافها بشكل ساهم في خلق استنفار رسمي وشعبي أوجد رغبة حقيقية لوقف أسبابها .

لقد بذلت اللجنة كل جهد ممكن لضمان دقة المعلومات الواردة في هذه الدراسة، لكنها تخضع في ذات الوقت للتغيير بحسب ورود حقائق أخرى تضيف أو تلغي ما تم تدوينه .

رئيس لجنة الشكاوى والتظلمات

المحامي / أ. على أحمد البغلي

Ccg_kw Ccg_kwt Cocg.kw@gmail.com

نطاق اختصاصات لجنة الشكاوي والتظلمات

تنص المادة (٢٠) من اللائحة الداخلية لتنظيم العمل في الديوان الوطني لحقوق الانسان الصادرة بالقرار رقم (١) لسنة ٢٠١٩ على دراسة الشكاوى والتظلمات الخاصة بإنتهاكات حقوق الانسان المحالة إليها وتقصي الحقائق تجاهها وتقديم المساعدة لمقدميها وارشادهم ومعاونتهم لحلها .

وتختص بالقيام بالزيارات الميدانية الدورية والمفاجئة لرصد أوضاع حقوق الانسان في أي مكان يمكن أن يحدث فيه انتهاك لحقوق الانسان ، والمساهمة في إعداد التقارير التي يقدمها الديوان عن حقوق الانسان في الدولة والمساهمة بالرأي في إعداد التقارير التي تلتزم الدولة بتقديمها إلى المنظمات الدولية بمقتضى الاتفاقيات المنضمة إليها .

وتختص بإعداد إحصائية دورية لمجلس الإدارة حول عدد الشكاوى والتظلمات المقدمة للديوان ، وتنظيم دورات وبرامج لتعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان في مجال إختصاصاها .

أعضاء اللجنة

السيد المحامي / علي أحمد البغلي	رئيساً
السيدة / منى العطيه	مقرر اللجنة
السيد / أ.د عبدالرضا أسيري	عضو
السيد / مظفر عبدالله راشد	عضو
السيد المحامي / حمدان النمشان	عضو
السيد / أسامة الذويخ	عضو

أعمال اللجنة خلال جائحة وباء كورونا المستجد :

عقدت اللجنة اجتماعين خلال شهر يونيو ٢٠٢٠ لبحث الأمور العاجلة التي تستوجب التحرك السريع وكان أهمها :

١- تقديم تقارير بشأن الزيارات التي قامت بها اللجنة ومناقشة ما تم خلال تلك الزيارات.

٢- متابعة موضوع العفو الأميري ومحاولة شمول سجناء الرأي ضمن قوائم العفو .

٣- عرض الشكاوى التي تلقتها اللجنة واتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها .

٤-تدشين حسابات لجنة الشكاوى والتظلمات عبر مواقع التواصل الاجتماعي (تويتر- الانستغرام) بالإضافة إلى البريد الالكتروني .

٥-تلقت اللجنة مجموعة من الشكاوى عبر البريد الالكتروني، منها الشكاوى العمالية للمطالبة بتأخر صرف الأجور ، وشكاوى العنف الأسري ، بالإضافة لشكوى ذوي نزيل إنتحر في السجن في يوليو ٢٠٢٠ .

Ccg_kw Ccg_kwt Cocg.kw@gmail.com

فهرس التقرير

ص

أولاً - المظاهر العامة ذات الصلة بحقوق الانسان 9

- التركيبة السكانية 10
- تجارة الإقامات 12
- ظروف السكن العمالي 13
- حرية التعبير 14

ثانياً : الأداء الحكومي تجاه قضايا حقوق الانسان 20

- وعود الإصلاح ومكافحة الفساد 21
- مواجهة تجارة الإقامات 21
- التدابير الصحية لسكان دولة الكويت 21

ثالثاً : أداء (لجنة الشكاوى والتظلمات) أثناء جائحة كورونا 23

- حالة مراكز التوقيف والسجون المؤقت 24
- ظاهرة الاكتظاظ في السجون 24
- التدابير الوقائية والصحية 25
- الزيارات الميدانية خلال جائحة كورونا 26

رابعاً : الخلاصة والتوصيات 28

مقدمة

شكّل فيروس كورونا المستجد اختبارًا لكل من المجتمعات في العالم بعد تفشيه بشكل ملفت ، فيما إعتبرت قوانين حقوق الإنسان وتحدي احترامها مبدأً أساسياً لنجاح خطط التصدّي التي تعتمدها السلطات الصحية في دول العالم أجمع .

ولقد سادت نقاشات هامة خلال فترة الوباء الذي شكل تحدياً حضارياً للبشرية تركزت في جلها حول مصير تعاضد سكان كوكب الأرض لتحقيق رفاه الجنس البشري، وكان لذلك عناوين عريضة منها : حرية الأفراد ، التوزيع العادل للموارد ، شفافية المعلومات ، وإنقاذ المجتمعات الأكثر فقراً ، الاهتمام بالمنظومات الصحية ، وتوجيه السياسات العامة نحو التنمية المستدامة وغير ذلك .

كما أثر الوباء بشكل مباشر على حياة البشر، فتأثر الطفل، والمرأة، وكبار السن، والمعاقين والفقراء. وساهم في تكثيف حركة الهجرة بسبب إنهيار المنظومات الصحية والمالية في بلدان عديدة كانت تضم ملايين من العمالة من الجنسين، كما ساهم في فرض قيود على الحركة بفعل قرارات الحجر الصحي، وانتشرت المظاهرات المطلبية، وإستمرت الحروب الإقليمية، وعادت موجات التمييز العنصري و خطاب الكراهية بشكل فاضح في أكثر من بلد .

وكانت الأمم المتحدة قد إستشعرت بشكل واضح إضعاف مبادئ دولة القانون في الكثير من البلدان بعد الإنكشاف الكبير لمشاكلها الداخلية ، فقد دعت مفوضة الأمم المتحدة العليا لحقوق الإنسان ميشيل باشليه في بيان رسمي في ابريل ٢٠٢٠ إلى احترام دولة القانون رغم تفشي فيروس كورونا الجديد، من خلال (الحَد زمنياً من التدابير الاستثنائية، وذلك من أجل تفادي «كارثة» على حقوق الإنسان، وقالت بأن المساس بالحقوق مثل حرية التعبير قد يلحق ضرراً بالجهود لإحتواء وباء كورونا وآثاره الاجتماعية والإقتصادية الجانبية السيئة .

وتثير جائحة فايروس كورونا المستجد مسألة إحترام حقوق الانسان بقوة ، وسيكون البديل في حال تجاهلها حركات اجتماعية شعبية تدافع عن فرض بدائل للنموذج الاجتماعي الاقتصادي السائد حالياً في العديد من دول العالم ، فالأزمة التي أرعبت

الشعوب بأرقام الوفيات والإصابات وتراخي الإدارات الحكومية قبل الوباء في حسم العديد من مشاكل ضعف العدالة جعلتهم يشعرون بأهمية حماية حريتهم .

في الكويت سُجلت أوائل الحالات المصابة بالمرض في فبراير ٢٠٢٠ بعد تأكيد إصابة عدة أشخاص كانوا عائدين من الخارج، وكان تفاعل السلطات الصحية مع الفايروس الذي ارتقى لمرتبة «جائحة» وفقاً لمنظمة الصحة العالمية يسير بشكل تدريجي طبقاً لتطور الإصابات خاصة بعد قدوم ألوف المواطنين من الخارج فيما عرف بخطة الإجلاء حيث وضع بعضهم تحت الحجر المؤسسي أو المنزلي الإجباري وإتخاذ قرار إغلاق كافة منافذ الدولة بعدها، وفرض حظر التجول والعزل المناطقي .

يستعرض هذا التقرير المختصر عدداً من الملفات التي طفت على سطح المناقشات المجتمعية المتعلقة بحقوق الإنسان ، وهي ملفات قديمة متجددة تسبب وباء كورونا المستجد في إعادة إنتاجها بشكل أكثر مأساوية بسبب إقترانها بظروف الحجر الصحي وتقييد حركة التنقل وفقدان العديد من العمال لوظائفهم وخاصة أولئك العاملين بالأجر اليومي، وبعضها مضى عليه عقود من الزمن بسبب تراخي الإدارة العامة في حسمها . وأبرزها التركيبة السكانية وما يتفرع منها من مشاكل عديدة ذات صلة بالحقوق العمالية.

ويحتوي التقرير على المحاور التالية :

أولاً - المظاهر العامة ذات الصلة بحقوق الانسان

- التركيبة السكانية
- تجارة الإقامات
- ظروف السكن العمالي
- حرية التعبير

ثانياً : الأداء الحكومي تجاه قضايا حقوق الانسان

- وعود الإصلاح ومكافحة الفساد
- مواجهة تجارة الإقامات .
- التدابير الصحية لسكان دولة الكويت .

ثالثاً : أداء (لجنة الشكاوى والتظلمات) أثناء جائحة وباء كورونا

- حالة مراكز التوقيف والسجون المؤقت .
- ظاهرة الاكتظاظ في السجون .
- التدابير الوقائية والصحية .
- الزيارات الميدانية خلال جائحة كورونا.

رابعاً : الخلاصة والتوصيات

أولاً : مظاهر ذات الصلة بحقوق الانسان

١- التركيبة السكانية وأبعادها الإنسانية

كشفت إجراءات مواجهة وباء كورونا المستجد الصحية مشاكل مزمنه تتعلق بفشل السياسات الحكومية في خلق توازن في سوق العمل، ففي حين وفرت عملية تحرير دولة الكويت من الغزو العراقي عام ١٩٩١ فرصة لتعديل التركيبة السكانية إلا أن المفارقة الكبيرة أن نسبة الكويتيين مقابل الوافدين عام ١٩٩٥ كانت (٣٥٪ - ٦٥٪) بواقع ٨٠٠ ألف كويتي مقابل مليون ونصف المليون وافد، ولاتزال النسبة متشابهه بفارق ضئيل في عامنا الحالي ٢٠٢٠ حيث بلغ عدد الكويتيين مليون و ٤٣٢ ألف ، مقابل ٣ملايين و ٣٤٤ ألف وافد وبنسبة (٣٠ ٪ - ٧٠ ٪) .[١]

وتقف جملة المساهمة في النشاط الاقتصادي للكويتيين عند حدود ٤٣ ٪ من تعدادهم، فيما تصل مساهمة الوافدين فيه ٦٨٪ من تعدادهم وهو ما يعكس اختلالات عميقة في سوق العمل، وتعكس تصنيفات المهن الخمس الأولى الأكثر كثافة لغير الكويتيين في دولة الكويت الآتي : خادم منزلي - سائق خاص - عامل عادي - بائع - عامل نظافة، وبما يعكس طبيعة الاقتصاد الريعي.

وقد أطلقت الحكومات الكويتية المتعاقبة خلال العقود الثلاثة الأخيرة وعود متكررة أعلنت من خلالها الرغبة في إحداث توازن نسبي بين المواطنين والوافدين إلا أن هذه الوعود باءت بالفشل لأسباب عديدة منها سوء التخطيط السكاني - الاقتصادي، وتفشي تجارة الإقامات ، وضعف الرقابة على عقود المشاريع الحكومية ، والتراخي المزمن في ملف العمالة المنزلية التي وصل عددها هذا العام إلى ٧٤٤ ألف نسمة .[٢]

وقد تسبب نظام الكفيل في الإساءة البالغة لسجل الكويت في مجال حقوق العمالة ومن ذلك خلق ما يُسمى بالعمالة الهامشية أو السائبة، ولا تتوافر احصاءات يعتمد عليها بشأن حجم هذا النوع من العمالة التي تشكل القاعدة الأساسية لظاهرة استغلال نظام الاقامة في الكويت. ولكن ما يمكن ذكره هنا أن عدد السكان الوافدين في منطقتي «جليب الشيوخ» و«المهبولة» اللتين تتركز فيهما هذه العمالة وصل - في نهاية سبتمبر ٢٠١٩ - الى أكثر من ٥١٣٠٠٠ نسمة، منهم ٣٧٢٠٠٠ آسيوي و ١٤١٠٠٠ عربي. وبالتالي، فإن حجم الظاهرة التي نتكلم عنها لا يقل إحصائياً عن ٤٠٠٠٠٠ عامل وافد، أو ما يعادل ٢٣٪ من اجمالي حجم العمالة الوافدة عدا العمالة المنزلية ومن في حكمهم .[٣]

وعودة إلى مباغتة وباء كورونا المستجد والإنكشافات التي أحدثها في ملف التركيبة السكانية فقد ارتفعت المطالبات الشعبية والبرلمانية بضرورة إعداد خطط زمنية لتخليص البلاد من هذا العدد المتضخم في حجم العمالة والذي بات يؤثر على سمعة البلاد الخارجية ويهدد أمنها الداخلي ويستهلك خدماتها بشكل كبير دون مردود إقتصادي . وقد عبر رئيس الوزراء الشيخ صباح خالد الحمد الصباح في ٣ يونيو ٢٠٢٠ عن رغبة حكومته في معالجة «خلل التركيبة السكانية» بتقليص العمالة الأجنبية في البلاد من ٧٠ ٪ إلى ٣٠ ٪ دون أن يكشف عن الطرق الممكن اعتمادها في ذلك [٤] . إضافة إلى مشاريع برلمانية، وتصريحات لوزير الشئون الاجتماعية وقياديين في الهيئة العامة للقوى العاملة تصب في هذا التوجه وهي شبيهه بالوعود السابقة .

وتؤكد دراسة علمية قدرة الكويت على التشغيل الآلي التقني لكثير من الوظائف التي يشغلها غير الكويتيين في القطاعات العادية التي لا تحتاج مهارات خاصة وبما يقارب ٤٣٪ من أنشطة الأعمال القائمة في سوق العمل المحلي وبما يُمكِّن من نقل سوق العمل بالكويت من شكله التقليدي إلى الشكل التقني وبأقل تكاليف وخاصة في قطاع تجارة الجملة والتجزئة، وقطاع الأنشطة العقارية، وقطاع الصناعات التحويلية . [٥]

وتُفصح التركيبة السكانية عن خلل كبير، كمي ونوعي، في ميزاني السكان والعمالة تغذيه عوامل عديدة بخلاف التي ذكرناها سابقاً ومنها التوسع الاسكاني الأفقي، وإستسهال انشاء المؤسسات العامة التي تتعارض وتتشابك بعض اختصاصاتها مع وزارات قائمة أصلاً .

إن السياسة السكانية الحالية تتسبب في الإساءة للعمالة الكويتية والوافدة على حد سواء بسبب النقد الشعبي لأداء المؤسسات نتيجة التوظيف الوهمي والسياسي في جهات مُختَلَقَة لا فائدة تنموية أو إقتصادية منها ، رغم كونهما - العمالة - ضحايا لسياسات غير حصيفة تتسبب في إنتشار دعوات الإقصاء الشعبوية التي تخلوا في الغالب من الحس الإنساني وهو ما يحدث بشأن العمالة في زمن مواجهة وباء كورونا المستجد والدعوات العنصرية المنادية بترحيل الوافدين رغم دخولهم البلاد بشكل قانوني، بمعني أننا أمام معالجة العَرَض وترك أسباب المرض الذي سنتناوله في البند اللاحق وهو الإتجار بسمات الإقامة .

وكخطوة مقترحة يمكن البدء بتصور لحل مشكلة التركيبة السكانية وإلغاء نظام الكفيل من خلال لجنة مشتركة تضم وزارات الشئون الإجتماعية والداخلية والتجارة والصناعة والهيئة العامة للقوى العاملة وغرفة تجارة وصناعة الكويت والإتحاد العام لعمال الكويت لضبط سوق العمل وتحديد المهن الحرفية والفنية والتي يحتاجها المجتمع الكويتي .

١- الهيئة العامه للمعلومات المدنية
٢- الهيئة العامة للمعلومات المدنية
٣- حديث رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت ، محمد الصقر ، صحيفة القبس - ٢٢ ابريل ٢٠٢٠.
٤- ضمن لقاء سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد مع رؤساء تحرير الصحف الكويتية المنعقد بتاريخ ٣ يونيو ٢٠٢٠.
٥- د. الشمري ، نايف - دراسة «التركيبة السكانية في دولة الكويت وأثرها الاقتصادي» - كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت ٢٠٢٠ .

٢- ظاهرة المتاجرة بالإقامات

يعد مصطلح (تجارة الإقامات) تعبير ملتبس، فهذه الممارسة لها أثر على الأرض لكن أشخاصها غير ظاهرون. ورغم ذلك درج الرأي العام (الاجتماعي - السياسي) في تعبيراته الوصفية على استخدام هذا المصطلح بشكل اعتيادي .

ويحدد القانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٠ في شأن العمل بالقطاع الأهلي حقوق وواجبات العامل وأصحاب العمل ، وتنص الفقرة الثالثة من المادة (١٠) منه على الآتي: «ولا يجوز لصاحب العمل أن يستقدم عمالا من خارج البلاد أو أن يستخدم عمالا من داخل البلاد ثم يعمد إلى عدم تسليمهم العمل لديه أو يثبت عدم حاجته الفعلية لهم، ويتكفل صاحب العمل بمصاريف عودة العامل إلى بلده، وفي حالة انقطاع العامل عن العمل والتحاقه بالعمل لدى الغير يتكفل الأخير بمصاريف عودة العامل إلى بلده، بعد تقديم بلاغ تغيب بحق العامل من الكفيل الأصلي» . ويفرض القانون عقوبات على مخالفة هذا النص كما توضح المادة رقم (١٣٨) والتي تنص على : «مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها أي قانون يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من خالف حكم الفقرة الثالثة من المادة (١٠) من هذا القانون» .

ويتبين من هاتين المادتين وجود مانع قانوني وعقوبة مقررة على جلب عمالة من الخارج دون تسليمها عمل، ولذلك فنحن أمام تراخٍ في تطبيق القوانين وتفعيل الضبطيات التي يقرها ذات القانون ، إضافة إلى التساهلً الواضح في تحديد الأعداد ووصف المهن التي يتطلبها كل مشروع حكومي أو خاص . وقد ثبت تقرير ديوان المحاسبة للعام المالي ٢٠١٢- ٢٠١٣ على قضية ذات أهمية في هذا المجال وهي النص في العقود الحكومية على توريد «عمالة احتياطية غير مدفوعة الأجر بنسبة ١٠٪» مما يؤدي إلى ظاهرة العمالة المتجولة - أي السائبة - مع توقع مشكلة عدم دفع رواتب لها. وقد شهدت البلاد أثناء فترة وباء كورونا المستجد بروز عناوين عديدة في ملف التلاعب في سمات الدخول ومنها الظروف السكنية لآلاف العمال ، وتوقف عمال الأجر اليومي عن العمل وتدخل الجمعيات الخيرية لتموين مناطق التركز العمالي بالوجبات الغذائية ، وحالات الانتحار التي تجاوزت ال ٢٠ حالة خلال النصف الأول من العام، والعمالة المخالفة لقانون الإقامة التي بلغ تعدادها ١٥٨ ألف من جنسيات متعدده [٦].

وإرتفاع حدة التشنج ضد العمالة الوافدة السائبة ومن يُطلق عليهم ب «تُجار الإقامات «في ذات الوقت ما حدى بنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء وصف هذه الظاهرة ب «الخبيثة التي يجب اجتثاثها»[٧].

كما تطور رد الفعل الرسمي لمرحلة متقدمة بإحالة مواطنين ووافدين ممن يُشتبه بضلوعهم في جلب عمالة وعدم تسليمهم عمل وما شاب ذلك من إدعاءات عمالية بتقاضي كفلائهم مبالغ مالية سنوية مقابل تجديد إقاماتهم. وأعلن نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء عن تشكيل فريق حكومي للقضاء على هذه (التجارة) وتعديل التشريعات المطلوبة لوقفها، كما ساهم التعداد الهائل للعمالة والتي أتينا على وصفها في محور التركيبة السكانية إلى تأخر فعالية السياسات الصحية التي قامت بها دوائر وزارة الصحة للحد من الإصابات بالوباء مما إضطرت إلى تطويق مناطق عديدة تقطنها أغلبية وافدة لِلَجم إنتشار الوباء.

إن علاج ظاهرة التلاعب بسمات الدخول والتي هي مرتبطة بمشكلة التركيبة السكانية تتطلب وقف الكثير من مواطن الخلل التي ذكرتها تقارير ديوان المحاسبة الخاصة بمراجعة الميزانية المالية لوزارة الشئون الاجتماعية للأعوام المالية ٢٠١٢-٢٠١٣ / ٢٠١٣- ٢٠١٤ ونلخصها بالآتي :

- تجاهل الخلل في النظام الآلي بغرض إصدار رخص عمل مزورة .
- منح صلاحيات لموظفين للتلاعب في بيانات بعض الشركات .
- العبث في تقدير الاحتياج للعمالة من خلال النظام الآلي الذي صرفت عليه الوزارة ٦ ملايين ونصف المليون دينار كويتي .
- التساهل مع الشركات الوهمية.
- اعتماد التقدير الشخصي للموظفين في تحديد أعداد العمالة لبعض الشركات .
- تزوير شهادات تحويل رواتب عمالة من قبل مندوبي الشركات .
- التوسع في إصدار بطاقة الدعوة التجارية وتحويلها إلى إذن عمل .

خلاصة القول في هذا المجال أن تصحيح هذا الملف لابد وأن يمر من خلال معالجة اختلالات هيكل العمالة والتركيبة السكانية في البلاد من ناحية، وتوظيف التقدم التقني إلى أبعد حد ممكن من ناحية ثانية، وإعادة النظر بصورة جادة ومستعجلة في نظام الكفيل، وتطويره بما يفرق بين العمالة الوافدة عالية الثقافة والتخصص، والتي

يمكن تكويت مواقعها مستقبلا، وبين العمالة الوافدة الهامشية صعبة التعويض بها من العمالة الوطنية لأسباب تتعلق بظروف إجتماعية وإقتصادية .

٦- صحيفة الجريدة ، ٢ ابريل ٢٠١٠

٧- صحيفة القبس ، ٢٩ مايو ٢٠٢٠

٣- ظروف الإسكان العمالي

تواجه دولة الكويت تزايد مستمر في الطلب على الأيدي العاملة.

وقد شهدت تصاعد في عدد العمالة منذ سنة ٢٠٠٥ وحتى سنة ٢٠١٤ يبلغ ١،٤٥ مليون عامل، ما إستدعت الحاجة إلى إيجاد حلول جذرية بسبب تأثيره على ازدحام المناطق السكنية والاستثمارية لاسيما الازدحام المروري المستمر. وقاد ذلك إلى ضرورة التفكير الجدي لإنشاء عدة مدن عمالية موزعة على مناطق مختلفة بكامل خدماتها. (٨)

وتُعد مشكلة الإسكان العمالي أحد أبرز مشاكل التركيبة السكانية في دولة الكويت ، وقد بلغ إجمالي عدد العاملين في الكويت نهاية عام ٢٠١٩ نحو ٢،٩٦٦ مليون عامل، أي ما نسبته نحو ٦٢،١ في المئة من مجموع السكان، ويعكس هذا الرقم حجم المشكلة الإسكانية لفئة العمالة وضرورة إيجاد حل لها . (٩)

وقد مضى على ملف المدن العمالية زمن طويل بسبب البيروقراطية التي كلفت الدولة سمعة سلبية في مجال حقوق العمالة، فقد صدر قانون ٤٠ لسنة ٢٠١٠ في شأن تأسيس شركة مساهمة كويتية أو أكثر تتولى وفقاً لنظام البناء والتشغيل والتحويل للدولة القيام بتصميم وتنفيذ وتشغيل وصيانة مدن للعمال الذي ألغى إجراءات الدراسة والطرح التي تمت وفقا لأحكام القانون ٧ لسنة ٢٠٠٨ بتنظيم عمليات البناء والتشغيل والتحويل والأنظمة المشابهة. وعليه تم تحديث الدراسات وفقا لمواد وأحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ٢٠١٠ وانتهت بعدم جدوى المشروع لأسباب استثمارية، وقد ألغي بالقانون رقم ١١٦ لسنة ٢٠١٤ الذي جاء بتحديث دراسة الجدوى وانتهى إلى تحقق الجدوى الاقتصادية من خلال طرح المشروع بنظام الشراكة بمدة استثمار تصل الى ٤٠ سنة على أساس ان تحول إيرادات المشروع للجهة العامة، ويدفع مبلغ سنوي للمستثمر بناء على عملية تنافسية تتضمن جوانب مالية وهندسية وفنية، وعليه عرضت نتائج دراسة الجدوى الاقتصادية على اللجنة العليا في الربع الثاني من عام ٢٠١٥ وأصدرت اللجنة العليا قرارها بالموافقة على مخرجات دراسة الجدوى والتوصية بالمضي قدما بإجراءات الطرح . (١٠)

وعلى أثر سؤال برلماني قدم في مارس ٢٠١٧ بشأن سكن العمالة، كان الرد الحكومي

بأن هناك ٦ مدن عمالية تتسع لـ٢٢٠ ألف عامل تقع في شمال غربي مدينة الصبية وشمال منطقة المطلاع ومنطقة جنوب الجهراء على امتداد الدائري السادس وجنوب مدينة صباح الأحمد، والوفرة جنوب الخيران ومنطقة جنوب غربي الجهراء على طريق السالمي .

وأفادت الحكومة حينذاك أنه جار إعداد مستندات طرح مشروع المدن العمالية (مدينة جنوب الجهراء) على القطاع الخاص، وبالتعاون مع هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، إذ إنه يعد أول نموذج للمدن العمالية يتم طرحه على القطاع الخاص بنظم الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص (P.P.P). وأنه إذا تم نجاح المشروع فسيتم طرح بقية المواقع دفعة واحدة، والمتوقع وفقاً للبرنامج الزمني للمشروع أن يتم تشغيله مطلع عام ٢٠٢١. [١١]

ضمن الإجراءات التعاقدية للحكومية، أحيطت لجنة المناقصات المركزية بطلب الأمانة العامة لمجلس الوزراء بإتخاذ الإجراءات للتعميم على جميع الجهات الحكومية بضرورة تضمين الشروط المرجعية لعقودها بنداً يلزم الشركات التي سيتم التعاقد معها والبالغ عدد عمالتها اللازمة لتنفيذ التزاماتها التعاقدية مع الحكومة أكثر من ١٠٠٠ عامل بإسكان العمالة التابعة لها في المدن العمالية، وذلك في ضوء قرار مجلس الوزراء رقم ٩٣٠ المتخذ في اجتماعه رقم ٢١٠٨/٢٢ تزامناً مع تنفيذ الدولة العديد من المشاريع الإنشائية المستقبلية العملاقة . [١٢]

جدير بالذكر أن المشروعان المتوقع تنفيذهما كمدن عمالية هما مشروع جنوب الجهراء (٢٠ ألف عامل) والذي من المفترض أن ينتهي عام ٢٠٢٥، ومشروع مدينة صباح الأحمد (١٥٠ ألف عامل) والذي من المفترض أن ينتهي في العام ٢٠٢٧ . [١٣]

وكانت لجنة الشكاوى والعرائض في المجلس البلدي قد لخصت متطلبات التسريع في انجاز المدن العمالية من خلال توصيات إحدى ورش العمل التي قامت بها وهي فيما يلي [١٤]:

١- تشكيل لجنة من الجهات المعنية لتنفيذ اللوائح والقوانين الحالية بأسلوب أكثر فاعلية وحزم.

٢- تفعيل الدور الرقابي عن طريق مراقبة دورية لعمل اللجنة التي تم تشكيلها.

٣- تقييم مدى القصور والإنجاز في كل محافظة من محافظات الدولة والجهات المعنية بذلك.

٤- توفير مدن عمالية جديدة بالإضافة إلى المدن العمالية الموجودة سابقا، حيث ان استيعاب المدن المتواجدة حاليا لا يكفي إلا ٢٠،٠٠٠ ألف عامل فقط.

٥- توفير الخدمات الأساسية للمدن العمالية القائمة مثل (المستشفيات - مراكز الشرطة - المطافئ وغيرها من الخدمات).

٦- توفير وسائل النقل الجماعي المناسب لنقل العمال من مساكنهم إلى أماكن عملهم.

٧- توصية الهيئة العامة للمعلومات المدنية بعدم إصدار البطاقات المدنية للعزاب ممن لهم عناوين في سكن العائلات.

وقد كشف وباء كورونا المستجد حجم الأضرار البشرية جراء تكدس العمالة في مناطق معروفة كجليب الشيوخ وخيطان والمهبولة، وهي مناطق سكنية وليست عمالية ، لكنها أصبحت مركزاً لسكن العمال العزاب عبر عقود من الزمن في مخالفة صريحة لقوانين نافذة ترعاها بلدية الكويت ، وهيئة القوى العاملة ووزارة الكهرباء والماء والإدارة العامة للإطفاء، والمؤسسة العامة للرعاية السكنية. ورصدت الهيئة العامة للمعلومات المدنية في إحصائية للعام ٢٠١٩ عدد العزاب بحسب المناطق حيث بلغ تعدادهم مليون و ١٠٠ ألف نسمة وتوزعت الأرقام كالتالي : محافظة الفروانية (٤٨٣) ألف ، محافظة الأحمدي (٣٩٦) ألف ، محافظة حولي (١٧٦،٥) ألف، محافظة الجهراء (٦٧) ألف، محافظة العاصمة (٥٦،٤) ألف ، محافظة مبارك الكبير (١٣،١) ألف. [١٥]

وأدت ظروف وباء كورونا المستجد إلى نتائج وخيمة على مستوى السيطرة على أعداد المصابين في تلك المناطق بسبب عدم ملائمة السكن، مما أدى إلى الحجر على سكان تلك المناطق لمدد زمنية تفاقمت خلالها الحاجة إلى الطعام مع فقدان الوظائف لآلاف العمال وضياع مصادر رزقهم مع توقف الحياة الطبيعية خاصة العاملين منهم بالأجر اليومي، وتزايد حالات الإنتحار. وتبدو الحاجة ماسة جداً للإنتهاء من هذه المشكلة من خلال انجاز مشاريع المدن العمالية كاملة الخدمات بطاقة استيعابية لا

تقل عن مليوني عامل أو أكثر تبعاً لحركة النشاط الإقتصادى المطلوب .

---

(٨) الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية .
(٩) تقرير الشال الاقتصادي ، الجريدة - ١ مارس ٢٠٢٠.
(١٠) صحيفة القبس ، ١١ سبتمبر ٢٠١٩.
(١١) إجابة علي سؤال عضو مجلس الأمة / أسامة الشاهين - جريدة الراى ٢٠ ابريل ٢٠٢٠ .
(١٢) مجلة مباشر - اقتصادية ٩ مايو ٢٠٠٩ .
(١٣) إفادة من عضو المجلس البلدي المهندسة / مها البغلي .
(١٤) صحيفة الأنباء ، ٢٥ أغسطس ٢٠١٩ .
(١٥) صحيفة القبس ، ٥ أغسطس ٢١٠٩ .

٤- حرية الرأي والتعبير

اشتهرت دولة الكويت بحرية الرأي والتعبير، وهي من أهم أعمدة حقوق الانسان، ولا يمكن الاستغناء عنها وتجاهلها في أي مجتمع ديمقراطي.

وقد كفل الدستور الكويتي هذه الحرية، حيث نص في المادة (٣٦) على أن «حرية الرأي والتعبير والبحث العلمي مكفولة ، ولكل انسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرها ، وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون».

كما نص في المادة (٣٧) على أن «حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون». وقد شهدت الأوضاع في السنوات القليلة الماضية إزدياد أعداد القضايا المرفوعة على المواطنين فيما يتعلق بالنشر وحرية التعبير، وزادت حالات حبس وتغريم ناشطين كويتيين مؤخراً لتطبيق تلك القوانين عليهم، وقد سجلت نيابة الإعلام والنشر خلال عام ٢٠١٩ ارتفاعاً في عدد قضايا الجرائم الإلكترونية التي قامت بالتحقيق فيها وإحالتها إلى المحاكم الجزائية المتخصصة عن عام ٢٠١٨ بما يزيد على ٧٠٠ قضية . وكشفت إحصائية أن النيابة تلقت ٢١٥٠ جريمة إلكترونية، في مقدمتها الجرائم التي تقع في تطبيقات «تويتر» و«إنستغرام» و«سناب شات»، وجرائم الاستعلام الإلكتروني عن الأشخاص من دون إذن، بينما كانت في عام ٢٠١٨ نحو ١٤٥٠ جريمة. (١٦)

ويرجع السبب في ذلك إلى تشريع القوانين المقيدة للحريات وخصوصاً تلك المتعلقة بحرية التعبير التي أقِرّت ما بين أعوام ٢٠١٣ -٢٠٢٠ (القانون رقم ٢٠١٦/٨ بشأن تنظيم الإعلام الإلكتروني، القانون رقم ٢٠٠٦/٣ في شأن المطبوعات والنشر).

وقد حدث في فترة مواجهة وباء كورونا - مثل أكثر دول العالم - أن لامست قرارات السلطات الصحية الكثير من القوانين المتصلة بحرية الفرد في التعبير بمختلف وسائلها المكتوبة أو المتلفزة، أو ممارسة حرية النقد المكفولة في الدستور لسياسات حكومية عامة.

وخلال أشهر التعامل مع وباء فايروس كورونا المستجد التي بدأت في الأيام الأخيرة من شهر فبراير وحتى الإنتهاء من كتابة هذا التقرير، فقد دعا مجلس الوزراء إلى عدم الطعن في ذمم المسؤولين أو التشكيك في الإجراءات الحكومية وتجنب نشر الإشاعات

الكاذبة من دون دليل، مبيناً أن عليهم بدلاً من ذلك ممارسة واجباتهم القانونية عبر التقدم إلى جهات التحقيق المختصة أو إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» بأي معلومات أو مستندات تدل على وقوع جرائم فساد.

---

(١٦) صحيفة الجريدة ، ١ يناير ٢٠٢

وكلف المجلس، خلال اجتماعه يوم ١٢ مايو ٢٠٢٠ جميع الجهات الحكومية بسرعة اتخاذ الإجراءات القانونية ضد كل من ينشر بيانات أو ادعاءات أو معلومات غير صحيحة على خلاف الحقيقة أو تنطوي على مساس بسمعة المسؤولين والإساءة إلى ذممهم دون سند أو دليل.

وفي خطوة لإزالة الالتباسات بشأن تعاقدات وزارة الصحة لشراء أدوات الوقاية من «كورونا»، كلف المجلس ديوان المحاسبة القيام بمراجعة ودراسة المصروفات والتعاقدات المباشرة التي صُرفت لمواجهة تفشي الفيروس منذ مطلع مارس الماضي والتدقيق على سلامة إجراءاتها . (١٧)

وكانت الحكومة قد حركت عدد من الدعاوى تجاه مواطنين عبروا بشكل سلمي عن آرائهم في طريقة إدارة الأزمة الوبائية وكشفوا عن مزاعم استخدام المال العام في مناقصات لشراء أدوية ومستلزمات طبية بطرق شابها عدم الشفافية وقد تم الإفراج عنهم بكفالة مالية.

---

(١٧) صحيفة الجريدة ١٣ مايو ٢٠٢٠.

ثانياً : الأداء الحكومي تجاه قضايا حقوق الانسان أثناء جائحة وباء كورونا المستجد

١- وعود الإصلاح ومكافحة الفساد

دفعت جائحة وباء كورونا المستجد السلطة التنفيذية إلى إطلاق وعود اصلاح العديد من مواطن الفساد في الدولة، وكان سمو رئيس الوزراء قد وجه المواطنين إلى التعاضد والتعاون مع الدولة للإبلاغ عن مواطن الفساد، داعياً كل من لديه معلومات عن الفساد أن يتقدم بها إلى هيئة مكافحة الفساد (نزاهة) مشددًا على توفير كل الضمانات لحماية المُبلغ. وأكد على أنه يعمل وفق توجيهات من سمو الأمير الذي «يتابعني ويتابع شخصياً ملفات الفساد وترسيخ دولة القانون والمؤسسات». [١٨]

كما دعا أكثر من وزير على ضرورة التواصل مع وزارته لكشف أي مخالفة للقوانين أثناء جائحة وباء كورونا المستجد، ومن بين أبرز تلك الجهات وزارة التجارة والصناعة وهيئة القوى العاملة ووزارة الداخلية . فيما قدمت العديد من الوزارات والهيئات الحكومية كثير من خدماتها بطرق إلكترونية وفرت على سكان دولة الكويت الجهد والوقت وساهمت في إزاحة المفاهيم البيروقراطية التي طالما كانت محل تذمُّر شعبي.

٢- التدابير الصحية لسكان دولة الكويت

بعد إعلان منظمة الصحة العالمية أن مرض كورونا أصبح بدرجة (جائحة) عالمية، جرى الحديث عن تعديل قانون الأمراض السارية لإدراج فايروس كورونا ضمن الأوبئة التي يسري عليها القانون رقم (٨) لسنة ١٩٦٩ في شأن الاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض السارية بصفة عامة، وبصفة خاصة المادة (١٥) منه والتي تمنح سلطات استثنائية لوزير الصحة لحماية البلاد من تفشي الوباء، وتنص على عزل المناطق ومنع التجول وتخويل الأطباء دخول المساكن في أي وقت للبحث عن المرضى وعزلهم، وإتلاف المأكولات والمشروبات واتخاذ كافة الاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض السارية مع ما فيها من مساس للحريات العامة وضبطها والاستعانة بقوة الشرطة لإرغام من يرفض تلك الإجراءات على تنفيذها والانصياع لأوامر السلطة التنفيذية بشأنها، بما يحقق المصلحة العامة في ظروف استثنائية عصيبة.

وإتخذت المنظومة الصحية في دولة الكويت العديد من الإجراءات لمكافحة تفشي الوباء والحفاظ على قوة هذه المنظومة من خلال عدة تدابير كتجهيز أجنحة خاصة في

كل من مستشفى جابر بكامل طاقته الاستيعابية للمصابين بالوباء إضافة لمستشفيات أخرى، وإقامة العديد من المحاجر بالتعاون مع وزارة المالية ووزارة الدفاع ووزارة الاشغال ومؤسسة البترول الوطنية الكويتية وتجهيز محاجر عديدة كالمحجر الذي أقيم على أرض شركة معرض الكويت الدولي، وستاد جابر ومحجر منطقة الرقه وتجهيز المنتجعات والفنادق لهذا الغرض، وإنشاء مستشفيات ميدانية تساند المستشفيات الرئيسية وأخرى خاصة داخل المناطق المعزولة مع توفير المستلزمات الطبية والأدوية لمواجهة الوباء، وعمل المسحات الطبية العشوائية للمواطنين عن طريق نظام خاص مرتبط مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية والاستعانة بفرق أجنبية من دول عدة مثل كوبا والهند و الصين، وتعيين فرق خاصة لمتابعة مرضى فايروس كورونا سواء للعلاج أو الوقاية.

وأقامت وزارة الصحة مؤتمر إعلامي دوري لإطلاع الجمهور على مستجدات تأثير الوباء على السكان، وكانت تقدم من خلاله إحصاءات يومية عن المجريات الصحية فيما يتعلق بحالات الإصابة والشفاء والوفيات، وكان المؤتمر فرصة لبيان تدابير وزارة الصحة المتلاحقة لمواجهة الموقف وتقديم النصح الطبي، وقد بدا تأثير ذلك واضحاً من خلال الرسائل اليومية التي تطلقها الوزارة بحكم تفعيل القانون رقم (٨) لسنة ١٩٦٩ سالف الذكر عبر وسائل الإعلام الرسمي الخاص بالوزارة أو المؤتمر الدوري الذي يقيمه مجلس الوزراء بحضور سمو رئيس الوزراء أحياناً، والوزراء المختصين ولا سيما وزير الصحة.

وتلقت دولة الكويت إشادة دولية بنجاعة تدابيرها الصحية في وقت مبكر من مواجهتها للوباء من منظمة الصحة العالمية والتعاون معها بالفحوصات المخبرية والاكلينيكية لمجابهة هذا الفايروس المستجد.

وقد بلغ إجمالي عدد الإصابات في دولة الكويت حتى تاريخ ٢٣ يوليو ٢٠٢٠ وبموجب أرقام وزارة الصحة عدد (٦١٨٧٢) إصابة، فيما بلغ إجمالي حالات الشفاء (٥٢٢٤٧) حالة، فيما بلغ عدد الوفيات (٤٢١) شخص .

---

(١٨) صحيفة الوطن الألكترونية ١ ديسمبر ٢٠١٩

ثالثاً : (لجنة الشكاوى والتظلمات) أثناء جائحة وباء كورونا

١- حالة مراكز التوقيف والسجون

تعد مراكز التوقيف والسجون من أهم الجهات التي حرص الديوان الوطني لحقوق الإنسان ممثلاً بلجنة الشكاوى والتظلمات على دراسة حالتها ورفع تقارير بشأنها منذ بداية العمل بقانون إنشاءه، لاسيما خلال فترة انتشار وباء كورونا المستجد عالمياً حيث تم التركيز من خلال الزيارات للسجون على مراقبة توافر الاجراءات الصحية والوقائية المتخذه لمواجهته، والخطط الاحترازية التي وضعها قطاع المؤسسات الإصلاحية لمواجهته والحد من إنتشاره بين السجناء، ونذكر أهم التدابير المتخذة في هذا الشأن:-

أ- منع تلقي طلبات الزيارات في السجن اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/٢/٢٣ نهائيا وتوفير البدائل لتواصل النزلاء مع أهاليهم عن طريق الاتصال المرئي.

ب - عزل السجناء الجدد وإخضاعهم لما يسمى بفحص الإيراد وهو الفحص الذي يقوم به الطاقم الطبي بمجرد إيداع النزيل السجن.

ج - تعقيم مرافق السجن والدوريات والحافلات المسئولة عن نقل الموظفين والمساجين.

د - توفير الكمامات والقفازات للعاملين والمساجين خاصة من يتم نقلهم لتلقي العلاج خارج السجن.

هـ - إتخاذ إجراء العزل التام عن باقي النزلاء في حال اكتشاف أي حالة إصابة بفايروس كورونا، ويتم إخضاع المخالطين للمصاب للفحص.

و - تخصيص أماكن منفصلة لعزل المصابين وتخصيص أماكن أخرى لعزل مخالطيهم.

٢- ظاهرة الاكتظاظ

إن أبرز مشكلة تواجه قطاع المؤسسات الإصلاحية التابعة لوزارة الداخلية في دولة الكويت هي ظاهرة الاكتظاظ والتي يعود تاريخها لسنوات طويلة، حيث بلغ عدد نزلاء السجن خلال يونيو ٢٠٢٠ (٤١٩٨) نزيل من الجنسين (رجال/ نساء)، عدد الكويتيين

Ccg_kw Ccg_kwt Cocg.kw@gmail.com

منهم (١٢٣٩) وغير الكويتيين (٢٦٢٨)، وذلك في كل من السجن العمومي، السجن المركزي، سجن النساء، وسجن الإبعاد . علماً بأن الأعداد الموضحة أعلاه أكبر من الطاقة الاستيعابية للسجن والتي تبلغ (٣٠٠٠) نزيل فقط . وفي سبيل الحد من ظاهرة الحد من الإكتظاظ فقد اتخذت وزارة الداخلية ممثلة بقطاع المؤسسات الإصلاحية التدابير الآتية:

أ – تفعيل الاتفاقيات الثنائية الخاصة بعمليات تبادل أو استكمال السجناء مددهم الباقية في دولهم لتقليل أعداد السجناء.

ب – صدورالمرسوم رقم ٨٧ لسنة ٢٠٢٠ بالعفوعن باقي مدة العقوبة أو تخفيضها المقيدة للحرية والغرامة المحكوم بها على بعض الأشخاص والذي استفاد منه (٢٣٧٠) محكوم من المواطنين والمقيمين في عدد من القضايا عدا قضايا أمن الدولة والأموال العامة .

٣- التدابير الوقائية والصحية

يشرف على الحالات المرضية في المؤسسات الإصلاحية طاقم طبي خاص بقطاع السجون يتبع وزارة الصحة، يتواجد بشكل دائم داخل مستشفى السجن ويطبق الخطط العلاجية التي تضعها وزارة الصحة التي عملت على تكثيف تلك الخطط والإجراءات للحد من إنتشار الإصابات بوباء كورونا، ونذكر أهم التدابير الوقائية والصحية المقدمة في مستشفى السجن بالآتي :-

أ – فحص الإيراد الذي يخضع له النزيل منذ اليوم الأول الذي يودع فيه السجن وفتح ملف طبي خاص به.

ب – متابعة حالات الأمراض المزمنة والمعدية والتطعيمات اللازمة للنزيل.

ج – أخذ عينات عشوائية من فتحات التكييف في العنابر والحوائط وكذلك من المطعم الخاص بالسجن، وبرادات المياه وتحليلها للتأكد من خلو مرافق السجن من الأمراض والأوبئة.

د – توعية وتثقيف العاملين في قطاع المؤسسات الإصلاحية وكذلك النزلاء بشكل مستمر بطرق الوقاية وكيفية التعامل مع وباء كورونا في حال ظهور أعراضه.

هـ – العناية بالحالات التي يستوجب نقلها إلى المستشفيات الخارجية لتلقيها العلاج اللازم أو إجراء العمليات اللازمة.

و – تعقيم باصات النقل العام للسجناء بشكل دوري .

ي – توفير كافة الأدوية التي يحتاجها النزلاء ولا يتم أخذها إلا بإشراف الطبيب المختص داخل السجن.

ز – توافر سيارة إسعاف لخدمة الحالات الطارئة في السجن والتنسيق مع أقرب مركز إسعاف والذي يبلغ زمن الاستجابة لديه من ٣-٥ دقائق.

٤ - الزيارات الميدانية خلال فترة وباء كورونا المستجد :

أ – زيارة مركز إيواء العمالة المخالفة (مشرف) بتاريخ ٢٠٢٠/٥/١٤.

ب– زيارة قطاع المؤسسات الإصلاحية والالتقاء بالمسئولين والطاقم الطبي لمستشفى السجن بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٨.

ج– زيارة المحامي العام رئيس لجنة العفو الأميري المستشار / محمد الدعيج، لمناقشة مسألة العفو عن السجناء أصحاب الرأي (ناشطي وسائل التواصل الاجتماعي) بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٥.

٥ - اللقاءات والتفاعل الإعلامي

أ– مشاركة رئيس الديوان الوطني لحقوق الإنسان السفير /جاسم المباركي ، في حملة (بوادر الأمل) التي نظمتها رابطة الإجتماعيين الكويتية، حيث أكد أن دولة الكويت نجحت في فهم الأبعاد الإنسانية في أزمة وباء كورونا كونها أزمة غير مسبوقة، مشيداً بالمنظومة الصحية في الدولة وكيفية تعاطيها مع الأزمة بكل تجرد وإخلاص

Ccg_kw Ccg_kwt Cocg.kw@gmail.com

ومهنية ما يعكس النهج الإنساني في التعاطي مع الوباء .

ب – بثت وكالة الأنباء الكويتية (كونا) خبر صدور بيان من رئيس الديوان لحقوق الإنسان جاء فيه أن مكافحة الإتجار بالأشخاص أصبحت حاجة ملحة على المستوى الوطني تعزيزاً لدولة المؤسسات وسيادة القانون مؤكداً على التبعات البالغة التي تمس سمعة دولة الكويت على المستوى الدولي. كما بثت أيضاً خبر يثمن فيه خطوة مجلس الوزراء الموافقة على رفع مشروع قانون البروتوكول العربي لمنع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال لسمو الأمير ومن ثم لمجلس الأمة لإتخاذ التدابير التشريعية المطلوبة تجاهه .

ج– مقابلة قناة (المجلس ميديا) مع رئيس لجنة الشكاوى والتظلمات المحامي/ علي البغلي، للحديث حول قضايا حقوق الإنسان في دولة الكويت ومن بينها سجناء الرأي والمقيمين بصورة غير قانونية.

رابعاً : الخلاصة والتوصيات

١- التركيبة السكانية

إن السياسة السكانية الحالية تتسبب في الإساءة للعمالة الكويتية والوافدة على حد سواء بسبب النقد الشعبي لأداء المؤسسات نتيجة التوظيف الوهمي والسياسي في جهات مختلفة لا فائدة تنموية أو إقتصادية منها رغم كونهما - العمالة - ضحايا لسياسات غير حصيفة تتسبب في إنتشار دعوات إقصاء شعبوية تخلوا من الحس الإنساني.

وكخطوة نحو الحل تقترح اللجنة البدء بتصور لحل مشكلة التركيبة السكانية وإلغاء نظام الكفيل من خلال لجنة مشتركة تضم وزارات الشئون الإجتماعية و الداخلية والتجارة والصناعة و هيئة القوى العاملة وغرفة تجارة وصناعة الكويت والإتحاد العام لعمال الكويت لضبط سوق العمل وتحديد المهن الحِرَفِية والفنية والتي يحتاجها المجتمع الكويتي.

٢- ظاهرة التلاعب بسمات الدخول

تصحيح هذه الظاهرة لابد وأن تمر من خلال معالجة اختلالات هيكل العمالة والتركيبة السكانية في البلاد من ناحية، وتوظيف التقدم التقني إلى أبعد حد ممكن من ناحية ثانية، وإعادة النظر بصورة جادة ومستعجلة في نظام الكفيل، وتطويره بما يفرق بين العمالة الوافدة عالية الثقافة والتخصص، والتي يمكن تكويت مواقعها مستقبلا، أما العمالة الوافدة الهامشية فيصعب تعويضها من العمالة الوطنية لأسباب وظروف تتعلق بظروف الوفرة الاقتصادية والحالة الاجتماعية .

٣- ظروف السكن العمالي

أدت ظروف وباء كورونا المستجد إلى نتائج وخيمة على مستوى السيطرة على أعداد المصابين في تلك المناطق بسبب عدم ملائمة السكن ، مما أدى إلى الحجر على سكان تلك المناطق لمدد زمنية تفاقمت خلالها الحاجة إلى الطعام مع فقدان الوظائف لآلاف العمال وضياع مصادر رزقهم مع توقف الحياة الطبيعية خاصة العاملين منهم بالأجر

اليومي . وتبدو الحاجة ماسة جداً للإنتهاء من هذه المشكلة من خلال إنجاز مشاريع المدن العمالية كاملة الخدمات بطاقة استيعابية لا تقل عن مليوني عامل أو أكثر تبعاً لحركة النشاط الإقتصادى مستقبلاً .

٤- حرية التعبير

تتعرض حرية التعبير بكافة صورها لتراجع عام بفعل العديد من القوانين المتشددة ومن ذلك :

١- قانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٦ في شأن المطبوعات والنشر.

٢- قانون رقم ٦١ لسنة ٢٠٠٧ بشأن الإعلام المرئي والمسموع.

٣- قانون رقم ٨ لسنة ٢٠١٦بشأن تنظيم الاعلام الالكتروني.

٤- قانون رقم ٦٣ لسنة ٢٠١٥ بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات.

وتتلخص مسائل إعادة النظر فيها حول الآتي :

١- إلغاء عقوبة السجن في مسائل الفكر والتعبير واستبدالها بالغرامات المالية .

٢- تقليص نطاق التجريم في تلك القوانين .

٣- السعي في نشر التوعية الإعلامية المتواصلة بمواد القوانين المذكورة خاصة للأجيال الشابة التي لا تعي مخاطر استخدام وسائل الإعلام الجديد .

٥- المؤسسات الإصلاحية

إن أبرز مشكلة تواجه قطاع السجون في دولة الكويت هي ظاهرة الاكتظاظ والسعة المكانية والتي يعود تاريخها لسنوات طويلة، وقد عملت وزارة الصحة على تكثيف تلك الخطط والإجراءات للحد من انتشار الإصابات بفايروس كورونا، كما ساهم

Ccg_kw Ccg_kwt Cocg.kw@gmail.com

صدورالمرسوم رقم ٨٧ لسنة ٢٠٢٠ بالعفوعن باقي مدة العقوبة أو تخفيضها المقيدة للحرية والغرامة المحكوم بها على بعض الأشخاص والذي استفاد منه ٢٣٧٠ محكوم من المواطنين والمقيمين في عدد من القضايا عدا قضايا أمن الدولة والأموال العامة حلاً مؤقتاً لهذه المشكلة.

لكن ثمة إجراءات جذرية يجب إتخاذها لمنع تكرار العديد من المظاهر في المؤسسات الإصلاحية ومن ذلك :

١- زيادة السعة المكانية للسجون .

٢- تفعيل الاتفاقيات الثنائية الخاصة بعمليات تبادل أو استكمال السجناء مددهم الباقية في دولهم لتقليل أعداد السجناء.

٣- العناية بالجانب النفسي للسجناء لمنع تكرار حالات الإنتحار وكان آخرها لنزيل أقدم على شنق نفسه في يوليو ٢٠٢٠ .

٤- عدم التأخر في تنفيذ مراسيم العفو عن السجناء خاصة في الأوضاع الإستثنائية التي نعيشها - ويعيشها العالم - في زمن الوباء .

٥- عدم الإكتفاء بقائمة العفو بعد تنفيذ المراسيم الخاصة بهذا الشأن ، والتأهب لأي طارئ وبائي داخل المؤسسات الإصلاحية بإعداد قائمة احتياطية جديدة لضمان سرعة السيطرة على السجون .

Ccg_kw Ccg_kwt Cocg.kw@gmail.com

هـــذه الدراســـة

تغطـــي هـــذا الدراسـة المُعده مـن قبـل لجنـة الشـكاوى والتظلمـات في الديـوان الوطنـي لحقـوق الانسـان الفتـــرة الزمنيـــة الممـــتدة مـن بدايـة إتخـــاذ حكومـة دولـة الكويـت التدابيـر الصحيـة الوقائيـة والعلاجيـة في شـهر فبرايـر إلـى نهايـة شـهر يوليـو ٢٠٢٠ .

وتلخـص الدراسـة مـن خـلال إسـتعراضها الأحـداث التـي وقعـت خـلال الفتـرة المشـار إليهـا إلـى وضـع عـدد مـن التوصيـات والمقترحـات لتحسـين حالـة حقـوق الإنسـان في المواضيـع التـي تطـرق لهـا ، وإيجـاد الحلـول لعـدد مـن المشـاكل التـي سـاهم وبـاء كورونـا المسـتجد في إنكشـافها بشـكل سـاهم في خلـق اسـتنفار رسـمي وشـعبي أوجـد رغبـة حقيقيـة لوقـف أسـبابها .

لقـد بذلـت اللجنـة كل جهـد ممكـن لضمـان دقـة المعلومـات الـواردة في التقريـر، لكنهـا تخضـع في ذات الوقـت للتغييـر بحسـب ورود حقائـق أخـرى تضيـف أو تلغـي مـا تم تدوينـه .

Ccg_kw
Ccg_kwt
Cocg.kw@gmail.com